KnowWar

نقد نظام المساعدات الإنسانية :
التضامن الاجتماعي والمقاربات البديلة للاجئين والنزوح

رائد اشنيور

عن معرفة الحرب

مشـــروع معرفـة الحرب (الإنتـاج المعرفي في زمن الحرب واللجوء - تطوير ارضـية مشـتركة لمجال البحث في وحول سـوريا)، هو مشـروع بحثي بالتعاون بين المركز السـوري لبحوث السـياسـات ودائرة دراسـات التنمية في جامعة فيينا وجمعية مساواة ومركز دراسات التنمية في جامعة بيزيت ومركز أبحاث ومركز أبحاث وتعليم السـلام وجامعة جبال الألب الادرياتيكية كلاغنفورت .

يتبنى المشـروع وجهات نظر العلوم الاجتماعية النقدية التي تشـخص جذور وديناميات النزاع المسـلح وتعمل على تحليل الجهات الفاعلة الرئيسـية وسـياسـاتها التي تؤثر على المؤسـسـات والمجتمعات وأسـس التنمية ويقرأ النزاع من منظور العدالة الاجتماعية.

يعتمد مشروع معرفة الحرب على المحاور التالية :

- البحث عن أشكال التضامن القائمة بين وضمن المجتمعات السورية والفلسطينية واللبنانية المهمشة في لبنان.
- بلورة مفهوم اقتصادٍ تضامنيّ في سياقِ واقعٍ يرزح تحت شروط تفرضها النزاعات المسلحة الجارية في سوريا من جهة، وتلك التي يفرضها الاحتلال الاستعماري في فلسطين من جهة أخرى.
- بلورة تصوُّرٍ مفاهيميّ لنظرياتَ معرفيّةٍ تُغذي الاستراتيجيات البحثيّة التحوُّليّة.
- تطوير القدرات البحثية، والاستراتيجيات، ونظريات المعرفة للباحثين الشباب.

برنـامج معرفـة الحرب ممول من وكـالـة التنمية النمســـاوية. للمزيـد من المعلومـات الرجـاء زيـارة الموقع **https://www.know-war.net/.**

بيان المسؤولية:

حقوق الملكية الفكرية محفوظة © 2022 مشروع معرفة الحرب
جميع الأراء الواردة في هذا التقرير هي خاصة بالمؤلفين

المترجم: حازم ابراهيم
صورة الغلاف: راوية موسى
تصميم: أنس عبدربه

نقد نظام المساعدات الإنسانية:

التضامن الاجتماعي والمقاربات البديلة للاجئين والنزوح

رائد اشنيور
مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت [1]

ملخّص البحث

تعرض هذه الورقة العلمية لبعض الانتقادات الموجّهة إلى النظام الدولي للمساعدات الإنسانية، وممارساته، ونماذجه في سياقات الهجرة القسرية والتهجير. وتستقصي كيف يمكن لنظام المساعدات والمؤسسات الدولية أن يفاقما من الأوضاع الهشة للاجئين والمجتمعات المحلية عبر آليات التحكم المختلفة المطبّقة على متلقي المساعدة، عوضاً عن تحسين وضعهم غير المستقر، وصون كرامتهم، وحمايتهم من انتهاكات الدول لحقوقهم. كما تناقش الورقة أيضاً التضامن، وتحديداً التضامن الاجتماعي، بوصفه إحدى المقاربات المجتمعية المكمّلة أو الداعمة للتعامل مع مسائل اللاجئين. غير أنها لا تقترح اعتبار التضامن مقاربة بديلة مكتملة الأركان لنظام المساعدات، بما أن أياً منهما لا يمكن أن يحل مكان الآخر.

كلمات مفتاحية

المساعدات الإنسانية، المعونات الإنسانية، التضامن، اللاجئين، المجتمع المُضيف، المنظمات الدولية.

المقدّمة

تركّز الأدبيات المتعلقة بالنظام الدولي للمساعدات الإنسانية للاجئين على ثلاثة مكوّنات أساسية لذلك النظام هي: الدول (الدول المانحة والمُضيفة)، والمنظمات الدولية، والأفراد (اللاجئون/ متلقو المساعدة)، حيث تتفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض عبر مجموعة من المعايير والقيم التي تحكم بنية نظام المساعدات. وفي حين تصيغ الدول تلك القيم والمعايير وتحددها في بادئ الأمر بناءً على مصالحها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والإنسانية المختلفة، تؤدي المنظمات الدولية دور الوسيط بين الدول واللاجئين الذين لا رأي لهم بنظام المساعدات برمّته. وبالتالي، بمقدورنا رسم علاقة خطّية بين المكونات الثلاثة، بحيث تتحرك المساعدة عمودياً، وتكون الدول، وتحديداً الدول المانحة، متربّعة على قمة الهرم، نزولاً إلى المنظمات ومن ثم الأفراد. غير أن هذا الفهم لنظام المساعدات يتجاهل الفاعلين المحليين الذين يتّصفون بالأهمية في أزمات اللجوء، مثل المجتمعات المُضيفة، والمنظمات المجتمعية والقاعدية. لذلك، فإن هذا الفهم لا يلتفت إلى الظواهر المنبثقة عن التفاعل بين اللاجئين، والمنظمات المحلية، والمجتمعات المُضيفة، وأثر هذه الظواهر على نظام المساعدات الإنسانية.

تعرض هذه الورقة العلمية لبعض الانتقادات الموجّهة إلى النظام الدولي للمساعدات الإنسانية، وممارساته، ونماذجه في سياقات الهجرة القسرية والتهجير، دون التطرق إلى تاريخ ذلك النظام وتطوّره. وتستقصي كيف يمكن لنظام المساعدات والمؤسسات الدولية أن يفاقما من الأوضاع الهشة للاجئين والمجتمعات المحلية عبر آليات التحكم المختلفة المطبّقة على متلقي المساعدة، عوضاً عن تحسين وضعهم غير المستقر، وصون كرامتهم، وحمايتهم من انتهاكات الدول لحقوقهم. وبالتالي، فإن نظام المساعدات الإنسانية، بهذا المعنى، وكما يجادل هيندمان، لا يوفّر لا الحماية ولا الحلول للنزوح (2000، 4). كما تناقش

1 للتواصل مع رائد اشنيور: ✉ reshnaiwer@gmail.com

هذه الورقة العلمية أيضاً موضوع التضامن، وتحديداً التضامن الاجتماعي، بوصفه إحدى المقاربات المجتمعية المكمّلة أو الداعمة للتعامل مع مسائل اللاجئين. غير أنها لا تقترح اعتبار التضامن مقاربة بديلة مكتملة الأركان لنظام المساعدة، حيث لا يمكن لأي منهما أن يحل مكان الآخر.

يتميز التضامن الاجتماعي هنا عن الأشكال الأخرى للتضامن، ولاسيما التضامن الدولي، الذي اعتبرُ أساسه في وقت من الأوقات ميّزة للعرق الأبيض تحدد شكل عملية التضامن بأكملها (طبر 2016 ب). كما أنه يختلف عن التضامن المؤسسي الذي يعزز الاعتمادية على المساعدة الدولية. وللأغراض الخاصة بهذه الورقة العلمية، فإن التضامن الاجتماعي يُعرَّف على أنه ظاهرة مجتمعية من الدعم، والتعاون، والتعاطف بين مختلف المجتمعات المحلية والأفراد، استناداً إلى العلاقات الاجتماعية والعائلية، والشبكات والمبادرات غير الرسمية (وأحياناً الرسمية) التي قد تتطور إلى شكل مؤسسي من الدعم المقدّم من المنظمات المجتمعية أو المنظمات المحلية. ويُعتبرُ التضامن الاجتماعي هنا فعلاً جماعياً أكثر من كونه فعلاً فردياً. ويزداد الإحساس بالتضامن الاجتماعي بين المجتمعات في أوقات الأزمات، وتحديداً عندما تفشل الدول في توفير الحماية والدعم للناس (المواطنين وغير المواطنين).[2]

المساعدات الإنسانية: وضع الضحية وكرامة اللاجئين

تتعامل المنظمات التي تقدّم المساعدات الإنسانية الدولية مع اللاجئين والنازحين بوصفهم ضحايا غير فاعلين يحتاجون إلى مساعدة تنقذ حياتهم في المقام الأول، عوضاً عن التعامل معهم على أنهم عناصر فاعلون يتمتعون بالحقوق القانونية، والسياسية، والاجتماعية التي لا بد من صونها. ما يعكس مقاربة أساسها المانح/الممول، عوضاً عن أن تكون مقاربة مستندة إلى الحقوق (Harrell-bond 2002; Walkup 1997; Slim 2002). لذلك، فإن الصور والتجليات التي تدل على لا فعالية وبراءة لدى اللاجئين تُعدُّ ضرورية للتعاطف معهم وتلقّيهم للمساعدة من هذه المنظمات. وتعرض الأدبيات المتعلقة باللاجئين والهجرة القسرية صورتين متناقضتين للاجئين كما تراهم المنظمات الدولية: صور للاجئين الجيدين وصور للاجئين السيئين. وفي حين أن البشر يبنون تصوّراتهم عن هذه المفاهيم بالاستناد إلى المعايير الأخلاقية أو التفاعلات الاجتماعية، إلا أن التصوّر الخاص بما هو جيد وما هو سيء بالنسبة للمنظمات الإنسانية الدولية يستند إلى مدى "استحقاق" هؤلاء اللاجئين للمساعدة الدولية. فمعايير اللاجئ الجيد (المستحق للمساعدة) بالنسبة لهذه المنظمات، وفقاً لهاريل – بوند، هي معايير الضحية الضعيفة الصامتة العاجزة الهشة، في حين أن اللاجئ السيء هو الشخص المتلاعب الذي يشكّل تهديداً لنظام المساعدة (Harrel-Bond 2002, 57-58). ويمكن للمنظمات الإنسانية استعمال صورة اللاجئ الجيد كتبرير مُقْنِع للحصول على التمويل من الدول المانحة واستدرار التعاطف الغربي. يسهّل هذا المزيج من الصور المتضاربة للاجئين (الجيدين/ السيئين) تبنّي الدول المُضيفة لسياسة ذات طابع أمني مناهضة للاجئين، وحرمان اللاجئين من حقوقهم السياسية والقانونية، وبالتالي انتهاك حقوق اللاجئين.

تتحكم ثنائية "الجيد – السيء" بمدى استحقاق اللاجئين للمساعدة والتعاطف الدوليين. لذلك، فإن اللاجئين يجب أن يكونوا ضحايا جيدين وطيبين وبريئين حتى لا يُحْرَموا من هذه المساعدة. وعند حد معيّن، يصبح اعتبار اللاجئ كضحية هو المعيار الأساسي (وربما الوحيد) ليكون مؤهلاً للحصول على المساعدة؛ فقد استُثْنِي العديد من اللاجئين من نظام المساعدة بناء على أدائهم "السيء" وغير المقنع كضحايا يستحقون المساعدة.[3] وبالتالي، تصبح القاعدة السائدة هي: كلما كنت ضحية أكثر براءة، يزداد استحقاقك للمساعدة

[2] ستقدّم هذه الورقة بعض الأمثلة من لبنان عن تضامن المجتمعات المختلفة (مواطنين ولاجئين) في أوقات الأزمة.

[3] يجادل تقرير لمؤسسة "سيفير وورلد" والمركز اللبناني للدراسات السياسية بالقول إن ما يسمّى "تقييمات نقاط الضعف" التي تُجريها الوكالات الدولية لانتقاء اللاجئين الضعفاء لكي يحصلوا على المساعدة، والغموض الذي يكتنف عملية تحديد من يُعتبرُ ضعيفاً، تتسبب عادة ببعض التوترات بين اللاجئين أنفسهم، من جهة، واللاجئين والمجتمعات المُضيفة، من جهة أخرى (Saferworld and LCPS 2018, 20).

والتعاطف. وبحسب كلمات إيلانا فيلدمان: "إذا لم يَبْدُ "المُصْطَهَدُ" "بريئاً" بما يكفي، أو إذا لم يكن متماهياً ومتطلبات السردية الخاصة بهذه الفئة فإنه سيُحرَم من التعاطف والمساعدة". (ورد في: Tabar 2016, 24). .

أداء دور الضحية الفقيرة هو مشكلة أسهمت في إهانة كرامة اللاجئ، وقد يكون من الصعب استرجاع هذه الكرامة المهدورة. فقد كرر بعض اللاجئين السوريين الذين قوبلوا في الأردن القول إن "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوّلتنا إلى متسوّلين للمساعدات من المنظمة؛ انظروا إلى طوابير اللاجئين السوريين المصطفّين عند باب المفوضية والطريقة المهينة التي يُعامل بها اللاجئون".[4] والكرامة، كما يجادل مينكي، هي الأساس الذي تُشتق منه حقوق الإنسان؛ وهي كما تقول حنة أرندت "الحق في امتلاك الحقوق" (Menke 2014, 337). لذلك، إذا كانت الحرب والنزوح القسري قد أفرزا ضحايا في المقام الأول، فإن المساعدة الإنسانية تؤكّد على هذه الحالة من تحويل الناس إلى ضحايا، وتقلل من شعور الناس بكرامتهم، وتعمّق حالة الخضوع والاتكال لديهم، وتعيد إنتاجهم على هيئة أشخاص بحاجة إلى الصدقة والإحسان. ولكي يفي اللاجئون بمعايير النظام الدولي للمساعدات، فإنهم مضطرون إلى إعادة إنتاج أنفسهم على شكل ضحايا "جيدين"، حتى لو كان ذلك يهدر كرامتهم ويؤذي قيمهم.

فما هو المطلوب لإعادة إضفاء الصفة الإنسانية على المساعدات الإنسانية بطريقة تنزع عن اللاجئ صفة الضحية وتصون كرامته؟ تقترح هاريل – بوند "نزعة إنسانية مستندة إلى الحقوق تتجاوز العمل الخيري للقطاع الخاص والسخاء المالي الحكومي" (Harrell-Bond 2002, 52). ويجب أن تكفل هذه المقاربة المستندة إلى الحقوق حقوق اللاجئين، ليس بوصفهم ضحايا غير فاعلين، وإنما كعناصر فاعلين يتمتعون بالكرامة، والقدرات، والقوة. تحاول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبنّي آلية جديدة تُدعى "النهج المستند للمجتمع" ليكون موجّهاً لعملياتها في مجتمعات اللاجئين؛ يتضمن ذلك النهج الشراكة مع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية خلال مختلف مراحل مشاريعها. ويهدف هذا النهج، وفقاً للمفوضية، إلى تعزيز الكرامة والقدرات واحترام الذات لهؤلاء الأشخاص عبر تعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار والأنشطة التي تؤثر على حياتهم،[5] ما يجعل هذا النهج متوافقاً مع المقاربة المستندة إلى الحقوق. وتكمن العيوب الأساسية لهذه المقاربة المستندة إلى المجتمع، كما تطبّقها المنظمات الإنسانية الدولية في سياقات اللجوء والنزوح، في تدني مستوى المشاركة المؤثرة المسموح بها لهؤلاء اللاجئين، وتحديداً إذا كانت مطالبهم وتوجهاتهم تتناقض مع مصالح المؤسسة، أو البلد المُضيف، أو المانحين. ويجادل كالهون قائلاً أنه من الصعب أحياناً خلق حالة من المشاركة المؤثرة في ضوء واقع يشمل الترشيد المؤسساتي، والبيروقراطية والمهنية التي تطلبها المؤسسات، ما يؤدي إلى نشوء أنماط جديدة من "التوجه الإداري والطابع الحكومي" (Calhoun 2008, 77) ، اللذان يعيقان أي انخراط حقيقي للاجئين في عملية صنع القرار.[6]

الاحتواء، التحكّم والأمننة

غالباً ما تصف معظم الدول المُضيفة المُهجّرين قسرياً على أنهم تهديد أمني، وتحديداً مع نهاية الحرب الباردة وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول. وأحد المزاعم الأساسية هو أن وجود اللاجئين،

---

[4] مقابلة مع (م. س.) اللاجئ السوري في الأردن. تكرر استعمال التشبيه بـ "المتسولين" على لسان اللاجئين السوريين في الأردن عند حديثهم عن علاقاتهم بالمنظمات المتخصصة بتقديم المساعدات الإنسانية، وتحديداً المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وسياستها الخاصة بتوزيع المساعدة، أو عند حديثهم عن أنفسهم كلاجئين. فقد قال (ح. م.) اللاجئ السوري في الأردن: "لا أحب فكرة طلب اللجوء. فوضعية لاجئ تسبب لي حساسية. سجّلت اسمي لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد عامين من وصولي إلى الأردن، ليس طلباً للمساعدة، وإنما لتسهيل إصدار بعض الوثائق من الدولة. اعترف أنني لاجئ لكنني أكره هذا الوضع. أنا لست متسولاً، بل أستطيع العمل والإنتاج". (جرت المقابلة يوم 12 تموز 2016).

[5] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (دون تاريخ). السياق والمفاهيم والمبادئ التوجيهية. استرجع بتاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 2021 من (https://www.unhcr.org/47f0a6712.pdf).

[6] يشمل الترشيد "وضع مدونات سلوك، وآليات، ومنهجيات معيارية لحساب تبعات أفعالهم، وقواعد مجردة لتوجيه الاستجابات الممنهجة، وإجراءات لتحسين الكفاءة وتحديد الوسائل الفضلى لتحقيق غايات محددة". ويشمل إضفاء الطابع البيروقراطي "تطوير معارف متخصصة، ومجالات من الكفاءة، وتقسيم العمل ومجالات تخصص، وقواعد لتحديد السبل المثالية للتعامل مع وضع معيّن" (Barnett 2008, 254).

ولاسيما بأعداد كبيرة، يخلق تبعات سلبية على مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الهوية الثقافية والدينية والديموغرافية للمجتمعات المُضيفة. وغالباً ما تربط وسائل الإعلام وصنّاع السياسات مصطلح "لاجئ" بالإرهاب، في حين ارتبطت الحرب ضد الإرهاب في بعض الدول الأوروبية بمحاربة الهجرة غير الشرعية (Human Rights Watch 2001, 5). وقادت شيطنة الدول للاجئين والنظر إليهم من زاوية كونهم يشكلون تهديداً أمنياً إلى ظهور الخطاب المناهض للاجئين على المستوى المجتمعي، حيث يوصف اللاجئون على أنهم السبب وراء جميع المشاكل التي تعاني منها الدول المُضيفة.

علاوة على ما سبق، تتخذ الدول بعض الإجراءات للتقليل من "الخطر" الذي يمثّله اللاجئون على مواطنيها. يشرح هويسمانس كيف تُبْعِد الدول اللاجئين عن المجتمع المُضيف من خلال "إدارة عمليات الدمج والإقصاء"، بحيث تحرم بعض اللاجئين من الدخول، وتسجن بعضهم في مراكز للاحتجاز، وتطرد بعضهم، وتتبنّى تدابير أمنية قاسية لردع اللاجئين المستقبليين عن القدوم إلى البلد (Huysmans 2006, 55-57). تجادل هذه الورقة العلمية، كما تجادل هامرستاد (2011) عن حق، بالقول إن بعض المنظمات التي تقدّم مساعدات إنسانية للاجئين منخرطة بنشاط في عملية إضفاء الطابع الأمني على التعامل مع اللاجئين (وصف اللاجئين على أنهم يمثّلون تهديداً أمنياً). وتساعد هذه النظرةُ الأمنيةُ الدولةَ على صياغة سياسات جديدة تحد من حرية اللاجئين وتحتويهم، عوضاً عن تقديم يد العون لهم. وإضافة إلى ما سبق، تُظهِرُ الأدبيات أن المساعدات الدولية قد تكون مصدراً للتوتر بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة، بسبب توزيع المساعدات وتخصيصها بطريقة تفتقر إلى الشفافية، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد مستوى انعدام الأمن بالنسبة للاجئين. وبالتالي، فإن ثمة حاجة إلى المزيد من الشفافية والمساءلة[7] في توزيع المساعدات (Saferworld, LCPS 2018, 3).

يُجري هيندمان مراجعة نقدية لخطاب العمل الإنساني، وتحديداً فكرة الحماية الوقائية (الاستباقية)[8]، وهي بنظره "استراتيجية محددة مكانياً لمساعدة الأشخاص النازحين ضمن الدول التي تشهد حرباً وليس بوصفهم لاجئين في دول قريبة." كما يجادل قائلاً إن هذه الاستراتيجية هي محاولة لاحتواء "اللاجئين المحتملين"، وتجنّب الالتزامات القانونية الدولية تجاههم (Hyndman 2000, 2). وهو ما يجعل العمل الإنساني، في حالة الهجرة القسرية، استراتيجية احتواء تهدف إلى الحد من تدفّق اللاجئين من خلال إبقائهم كأشخاص نازحين في بلدهم الأصلي عبر إنشاء مناطق آمنة أو مناطق وقائية تكون أحياناً أقل من آمنة. وبالتالي، فإن النزعة الإنسانية، في بعض الحالات، ارتبطت بتراجع في مستوى حماية اللاجئين.

كما تشمل الحماية الوقائية أيضاً اللاجئين في بلد اللجوء الأول، والذين ينجحون في عبور الحدود الدولية ومغادرة بلدهم الأصلي. يتلقى هؤلاء الأشخاص الذين سيصبحون لاجئين مساعدات إنسانية تهدف إلى العثور على حلول لهم في المنطقة الأصلية التي ينحدرون منها عوضاً عن أن يتجهوا إلى الدول الغربية التي تُعتبرُ المانح الأساسي لمنظمات اللاجئين. لذلك، هناك من يجادل قائلاً إن المساعدة الإنسانية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تستعملها الدول المناحة (Calhoun 2010, 51)، ولاسيما الدول الأوروبية، وتطبّقها المنظمات الدولية التي تؤثّر الدولُ الغنية في "الشمال" من خلالها على دول "الجنوب" الأفقر حالاً، وهي عملية تعكس علاقات القوة في ميدان المساعدات الإنسانية. لذلك، فإن العمل الإنساني، وفقاً لكالهون "ذا توجّه إداري يهدف إلى التقليل إلى الحد الأدنى من التهديدات التي يمثّلها النازحون لآليات عمل الاقتصادات العالمية، التي ستكون سلسة لولاهم" (Calhoun 2010, 51) . وقد يفسّر ذلك جزئياً لماذا يُستضاف 85% (16.9 مليون إنسان) من لاجئي العالم في المناطق التي ينحدرون منها، في حين وفّرت

---

[7] زيادة المساءلة صعوداً نحو المانحين وهبوطاً نحو الناس.

[8] تُعرّفُ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية الوقائية على أنها "إنشاء أنشطة معيّنة داخل البلد الأصلي حتى لا يضطر السكان إلى عبور الحدود بحثاً عن الحماية والمساعدة." وبهذا المعنى، على سبيل المثال، يمكن تعريف الأفعال المنفّذة نيابة عن النازحين داخلياً على أنها وقاية حمائية، رغم أن الدافع الأساسي قد يكون معالجة فجوة حقيقية في مجال الحماية وليس تجنّب تدفّق الناس. كما أن الحماية الوقائية في هذه الحالة قد تشمل أيضاً إنشاء "مناطق آمنة" أو "مناطق أمان" داخل البلد الأصلي والتي ربما يكون فيها سعي إلى توفير الحماية. وبالتالي فإنها تتعلق بحماية المواطنين في بلدهم الأم (mentioned in Hyudman 2000 17-8).

الدول الأقل نماءً اللجوء لثلث (6.7 مليون إنسان) العدد الإجمالي للاجئين في العالم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2017).[9]

سياسة وضع اللاجئين في مخيّمات (كامبات) مثال آخر على الكيفية التي تُستعمل بها المساعدات الإنسانية لاحتواء اللاجئين في بلد اللجوء الأول. يجادل ترنر قائلاً إن لهذه السياسة هدفين أساسيين. الهدف الأول هو التحكم بتحركات اللاجئين في البلد المُضيف عبر حماية بوابات المخيّم (الكامب) (بواسطة جهاز الشرطة في الدولة المُضيفة)، وتنظيم من يحق له الدخول والخروج. أما الهدف الثاني من سياسات المخيمات هذه فهو الحد من مشاركة اللاجئين في سوق البلد المُضيف للحيلولة دون حصول منافسة على فرص العمل (Turner 2015, 394). وفي العديد من الحالات، تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الجهة التي تنشئ المخيمات، وتدير شؤونها، وتتولى مسؤوليتها، ما يجعل هذه الوكالة شريكاً في الجريمة مع الدول التي تحتجز اللاجئين. وعوضاً عن أن تنادي المفوضية بالمزيد من حرية الحركة للاجئين، فقد وافقت على تطبيق إجراءات بوليسية في إدارة شؤون مخيمات اللاجئين والحد من حرية اللاجئين في الحركة. ويكشف الاقتباس الطويل التالي على لسان مستشار أمني لدى الأمم المتحدة في عمّان بالأردن بوضوح كيف أنشئ مخيّم الأزرق في الأردن للتحكم باللاجئين عوضاً عن مساعدتهم (مستشار أمني ميداني للأمم المتحدة، 2015، ذكر الاقتباس في Hoffmann 2017, 106):

> صُمّم مخيّم الأزرق للاجئين ليشكّل طريقة أفضل للتحكم بمجموعة من السكان يُحتمل أن تكون منفلتة، سواء داخل المخيم أو خارجه. فقد مثّلت تجربة مخيّم الزعتري – الذي شهد خلال النصف الأول من العام الذي أنشئ فيه أعمال شغب عنيفة منتظمة، بما في ذلك الهجوم على العناصر الأمنية الأردنية – عبرة أو درساً. فقرب مخيّم الزعتري من بلدة الزعتري المجاورة له كان قد تسبب بمشاكل، بما أن المواطنين المحليين المُحبطين الساعين إلى البحث عن فرص عمل في المخيم اصطدموا مع الشرطة. ... ويُعتبرُ موقع مخيّم الأزرق أحد الأشياء الإيجابية هنا... فنحن نبعد 35 كيلومتراً عن أقرب البلدات التي تقع على كلا الطرفين، لذلك ليس هناك اتصال مباشر بين اللاجئين والسكان المحليين... وكل قرية (في المخيّم) مقسّمة إلى كتل، ويمكن للشرطة أن تعزل كل كتلة بسرعة... وقد ساعدنا ذلك، ولم نواجه أي حوادث أمنية منذ 2014... في الزعتري، شكّلت الطرق الضيّقة "فخاً" لعناصر الأمن. أما اتساع مساحة مخيم الأزرق فقد مثّل عنصراً آخر للتقليل من الخطر: هنا، بنينا المخيم الأساسي (حيث توجد مكاتب وكالات المساعدة) على بعد 8 كيلومترات من أقرب قرية – فإذا ما انطلق اللاجئون في مظاهرة، فإنهم سيكونون بحاجة إلى ساعة ونصف الساعة لكي يصلوا إلى المخيم الأساسي!

إحدى آليات التحكم الأخرى التي تستعملها الدولة والمنظمات الدولية هي "تكنولوجيا تسجيل القياسات الحيوية" (مسح قزحية العين).[10] وفي حالة اللاجئين السوريين في الأردن، تبدأ هذه الآلية بعملية تسجيل اللاجئين، حيث تُجري كل من الحكومة والمفوضية مسح القزحية الخاص بها للاجئين السوريين الراغبين بدخول البلد. وفي مرحلة لاحقة، طوّرت المنظمات الإنسانية المعنيّة باللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، واليونيسف) هذا النظام وتبنّته ليكون الطريقة الأساسية التي تسمح للاجئين بالحصول على المنح المالية النقدية، ما يمكّنهم من سحب المال من الصرافات، والوصول إلى نظام المساعدة الخاص بهم، والشراء من متاجر التسوق.[11] وقد قال ممثل المفوضية في الأردن آندرو هاربر إن النظام "قد يكون برنامج المساعدة الأكثر فاعلية وكفاءة في أي مكان في العالم. فاللاجئون يستعملون قزحياتهم كآلية للتعرف على هوياتهم، ما يجعل هذا النظام عصيّاً على

---

[9] راجعوا: https://www.unhcr.org/globaltrends2017/

[10] طبّقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه التكنولوجيا كمشروع تجريبي في الأراضي الحدودية الواقعة بين أفغانستان وباكستان منذ 2002 وفي مخيمات اللاجئين في كينيا منذ 2007، راجعوا (Jacobsen 2015, 74).

[11] لا يستعمل اللاجئون الموجودون في مخيّم الأزرق في الأردن ويريدون الشراء من المتجر الوحيد الموجود في المخيم الأموال النقدية، بل يستعملون عوضاً عنها نظام مسح القزحية الذي يقرأ تفاصيل اللاجئ من بصمة عينه، ويخصم فاتورة مشتريات البقالة من مخصصات اللاجئ الشهرية، راجعوا أيضاً Staton 2016 and Dunmore 2015.

الاحتيال". كما يزعم أيضاً أن النظام يسهّل عملية تقديم المساعدة للاجئين (لا يُطلب منهم إبراز هويات أو وثائق)، ويعزز الإحساس بالكرامة لديهم، بما أنهم لم يعودوا مضطرين إلى الذهاب إلى مكتب المفوضية والوقوف في طوابير للحصول على مساعداتهم النقدية.[12]

رغم أن تكنولوجيا مسح القزحية مبررة للأغراض الإنسانية، إلا أن خطورة هكذا نظام تكمن في إمكانية وصول أشخاص غير مخوّلين إلى البيانات. وثمة خطر يتمثل في إمكانية استعمال البيانات لأغراض استخباراتية، أو لتعقّب اللاجئين، وتحديداً من الدول المُضيفة التي قد تتعاون معها المفوضية وتتشارك معها بالمعلومات. وقد يوسّع هذا الاستعمال لبيانات اللاجئين نطاق سلطة الدولة لتشمل مجالات جديدة في حياة اللاجئين ويجعل اللاجئين، كما تجادل جاكوبسون، بحاجة إلى مستوى آخر من الحماية ممن يصلون إلى بياناتهم. (Jacobsen 2015, 73; 2017).

في الحقيقة، ليست الفكرة العامة لنظام مسح القزحية ببعيدة عن سلوك مسؤولي المفوضية تجاه اللاجئين والذي يتّسم بـ "بتبنّي موقف دفاعي والشعور بعدم الثقة" (ذكر هذا الكلام Mauro de Lorenzo at Harrellbond 2002, 70). ويصف بعض العاملين في مجال المساعدات الإنسانية اللاجئين على أنهم يشكّلون تهديداً لنظام المساعدة، من خلال محاولاتهم للتلاعب بالنظام بهدف الحصول على نصيب أكبر من المساعدات، ما يستدعي توفير الحماية لذلك النظام عوضاً عن توفير الحماية للاجئين أنفسهم. وبالتالي فإن اللاجئين، كما يذكر ووك آب يصبحون المشكلة، عوضاً عن أن يكونوا أشخاصاً لديهم مشاكل. (مذكور في Harrell-Bond 2002, 73). وكما يجادل هيندمان، فإن هكذا مقاربة في التعامل مع اللاجئين تحوّلهم إلى أشخاص موضع شك وتنتج "آخراً غير جدير بالثقة وذي مكانة دونية، وتضفي المشروعية على مجموعة كاملة متكاملة من ممارسات المراقبة والتأديب" (Hyndman 2000, 25). لذلك، يُعتبرُ اللاجئون في الممارسات الخاصة بالتدخلات الإنسانية عناصر خطيرين يمثّلون معضلات للمجتمع الدولي، وتهديدات للنظام الدولي للمساعدات.

المساعدة السياسية في مقابل المساعدة الخيرية

لا تحدد الصكوك والاتفاقيات (الإقليمية والدولية) القانونية بوضوح الحقوق السياسية للاجئين في الدول المُضيفة؛ حيث تُعتبرُ هذه المسألة شأناً داخلياً يخص الدولة وهي التي تقرر منح بعض الحقوق السياسية لهذه المجموعات أو منعها عنها. فعلى سبيل المثال، تجادل ماندال قائلة إن اتفاقية عام 1951 لا تتطرق إلى الحقوق السياسية للاجئين في الدول المُضيفة؛ لذلك، يُفترض أن يُمنحوا ذات الحقوق التي يحصل عليها الأجانب الآخرون، بناء على القوانين الداخلية للدول المُضيفة. (Mandal 2003). غير أن هذه المعاملة لهم كأجانب محكومة بعوامل مختلفة مثل العلاقة بين الدولة المُضيفة والدولة الأم، والعلاقة بين اللاجئين وحكومة الدولة المُضيفة، ومستوى حُسن الوفادة في المجتمع المُضيف، والوضع الاقتصادي للدولة المُضيفة، ودرجة التسييس لدى اللاجئين. ويُعدُّ الأمنُ الهمَ الأساسيَ الذي يتسبب بحرمان اللاجئين من الحقوق السياسية في الدول المُضيفة؛ فالدول تفترض وبشكل استباقي أن الحقوق السياسية قد تشجع اللاجئين على الانخراط في أنشطة تمردية، وتحديداً ضد بلدهم الأم، الأمر الذي قد يؤدّي إلى توتر على المستوى الإقليمي. لذلك، تشدد بعض الصكوك القانونية[13] على عدم مشاركة اللاجئين في أي أنشطة تمرد ضد أي دولة، وهو من الأحكام التي تُستعملُ عادة لحرمان اللاجئين من الحقوق السياسية.

لا تطالبُ المنظماتُ الإنسانية بالحقوق السياسية للاجئين، بل تفضّل الرضوخ لسيادة الدولة المُضيفة. وبالتالي، تلتزم هذه المنظمات بمبدأ "الاستقلال"، وهو المبدأ الأساسي في العمل الإنساني (إلى جانب الإنسانية، وعدم التحيّز، والحياد). وبموجب مبدأ الاستقلال، لا بد من فصل العمل الإنساني عن الأهداف

[12] راجع موقع المفوضية عبر الرابط التالي: Iris scan system provides cash lifeline to Syrian refugees - UNHCR

[13] مثل الاتفاقية المعنية باللاجئين التي تنظم جوانب محددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام 1969، وبعض مذكرات التفاهم الموقعة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول.

السياسية أو الأهداف الأخرى، ما يحوّل المساعدة الإنسانية إلى مجرد عملية لفعل الخير وإظهار الشفقة تجاه اللاجئين القادمين من الجنوب دون أي بعد سياسي، بحيث يكون متلقو هذه المساعدة غير فاعلين سياسياً. ويقود غياب الدعم السياسي الصريح أو حتى الضمني، كما يجادل سليم، إلى استمرار الوضع السياسي الراهن الذي يفتقر إلى الإنسانية ومفاقمته (Slim 2002, 2-5) ، علماً أن هذا الوضع الراهن يتسبب بقمع اللاجئين عوضاً عن مساعدتهم، وهو يحول دون حصولهم على حقوقهم الطبيعية. وبالتالي، فإن النزعة الإنسانية تتجاوب مع احتياجات اللاجئين من خلال الإصرار على ما يسمّيه كالهون "العمل الخيري ما قبل السياسي"، والذي، بحسب طبر، يسعى إلى "التخفيف من المعاناة عبر تقديم مساعدة مادية ضيّقة تحافظ على سلامة بنى السلطة، وبالتالي فإن تأثيراتها تكون مناهضة للسياسة." (Tabar 2016, 18).

تعزيز الطابع المحلي للعمل الإنساني[14]

تُعدُّ الأطراف المحلية الفاعلة (المنظمات القاعدية؛ والمنظمات المحلية غير الحكومية ؛ والمنظمات الدينية؛ والمجتمعات المُضيفة) أول من يستجيب لمختلف أزمات النزوح (الداخلي والخارجي). فالمعارف التي تملكها هذه الأطراف عن الثقافة، والمنطقة، والسكان، والتقنيات التي تطبّقها لمساعدة الناس على تجاوز الأزمات، تجعلها أطرافاً فاعلة مهمة في نظام المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ما سبق، تجادل فيديان – قاسمية بالقول إن المنظمات المحلية غير الحكومية تمتلك قدرة كامنة أكبر على "بناء المرونة في مواجهة الشدائد والتطوير على المدى البعيد بسبب حضورها على المدى الطويل في المناطق المتأثرة". (الاقتباس ورد في Bruschini-Chaumet et al 2019, 11). غير أن منظومة القوة غير المتكافأة التي يَخْضَع لها نظام المساعدة الإنسانية هو ما يحدد طبيعة العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في النظام. وتجادل بروشيني – تشاوميه وآخرون قائلين إن عدم التناظر في القوة يضع الفاعلين المحليين في موقع دوني مقارنة بالفاعلين الدوليين، ما يجعل عملية تعزيز الطابع المحلي سطحية وغير كاملة (2019، 12). وفي العام 2016، التزمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتمكين الفاعلين الوطنيين والمحليين في الحقل الإنساني (UNHCR 2021)، وتحديداً في مناطق النزاع. وكان هذا الالتزام أحد مخرجات اتفاق "الصفقة الكبرى" الذي وقّع عليه الفاعلون الأساسيون في النظام الإنساني الدولي والذين اتفقوا على تعزيز الطابع المحلي للمساعدة الإنسانية.

يجادل ديكسون وآخرون (Dixon et al) قائلين إن الالتزام بتمكين الفاعلين المحليين والوطنيين كان يستند إلى افتراضين أساسيين، يتعلق أولهما بالمعرفة الثقافية، والسياسية، واللغوية التي يمتلكها الفاعلون المحليون عن المنطقة المستهدفة والسكان المستهدفين، ما يمكّنهم من إدارة المهمات الإنسانية بطريقة أفضل والتفاوض مع مختلف الفاعلين المتنازعين. أما الافتراض الثاني فله بعد أمني، ويأتي نتيجة للعنف ضد العاملين في ميدان المعونة، والمستويات العالية لانعدام الأمن في مناطق معيّنة. لذلك، تعتمد المنظمات الدولية على موظفين محليين في العمل الميداني في بعض مناطق الصراع، على اعتبار أنهم (بحسب هذه المنظمات) أقل تعرّضاً للخطر من الأشخاص الدوليين، وهذا افتراض غير صحيح. (2016، 113 – 114). وقد يكون ثمة عامل مالي ربما يبرر الميل إلى تعزيز الطابع المحلي؛ فالفرق الكبير بين أجور الموظفين المحليين والموظفين الدوليين يجعل تعزيز الطابع المحلي بديلاً مهماً لضبط النفقات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من بعض الأعباء المالية.

في بعض الأحيان، يُعاملُ الفاعلون المحليون على أنهم "خطر يجب التعامل معه" (Dixon et al 2016, 115) وليس كشركاء أنداد في العمل الإنساني، ما يحوّل هذه العملية إلى نوع من الإدارة عن بعد، عوضاً عن أن

[14] "يشير تعزيز الطابع المحلي للمساعدة إلى تحوّل في المهام، والسلطة، والتمويل من الفاعلين والمانحين الدوليين الكبار باتجاه المستجيبين على المستويين الوطني والمحلي". (Bruschini-Chaumet et al 2019, 10). ويمكننا أن نجادل قائلين هنا إن تعزيز الطابع المحلي يجب أن ينطوي على وجود شراكة بين الفاعلين الدوليين والفاعلين المحليين تشمل اتخاذ القرارات، والتخطيط للعمل الإنساني وتنفيذه. فدون هكذا شراكة، تظل عملية تعزيز الطابع المحلي هذه غير مكتملة.

تكون تعزيزاً للطابع المحلي. وهذا الموقف من المنظمات الدولية غير الحكومية تجاه الشركاء المحليين بوصفهم تهديداً لنظام المساعدة الإنسانية مشابه للموقف من اللاجئين أنفسهم الذين يوصفون على أنهم تهديد لنظام المساعدة (راجعوا أعلاه). لذلك، تفرض المنظمات الدولية غير الحكومية اشتراطات عديدة على المنظمات المحلية غير الحكومية لضمان التزامها بمعاييرها، ما يعيق تقديم المساعدات للمجتمعات التي تحتاجها. ففي حالة المساعدات الإنسانية في سوريا، مثلاً، تضطلع المنظمات المحلية غير الحكومية بتوزيع ما يقرب من 75% من جميع المعونات الرسمية في البلد بسبب قدرة هؤلاء الفاعلين على الوصول إلى السكان المتأثرين. وعلى الرغم من قدرة المنظمات المحلية غير الحكومية على الوصول إلى هذه المجتمعات، إلا أن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية تقاوم التعامل معها بسبب مسائل تتعلق بانعدام الثقة (2016، 114).

تؤدي المنظمات الدينية، وهي غالباً منظمات محلية، دوراً محورياً في مساعدة اللاجئين والنازحين في الدول المُضيفة. والبعض من هذه المنظمات الدينية ممول من المنظمات الدولية والإقليمية، في حين يتلقى البعض الآخر منها التبرعات من السكان المحليين. تبنّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آليات العمل الدينية التي تتبناها بعض المنظمات الدينية لمساعدة اللاجئين؛ فقد أنشأت "صندوق الزكاة للاجئين" الذي يتلقى تبرّعات الزكاة والصدقات من المسلمين من أنحاء العالم ويوزّعها على اللاجئين. وفي العام 2019، تلقى الصندوق 38.1 مليون دولار أميركي من المتبرعين بالزكاة من أنحاء العالم، وذهبت هذه الأموال لمساعدة 111.209 عائلة لاجئة. وقد اختيرت هذه المنصة كأفضل منصة لتوزيع أموال الزكاة المتبرّع بها على اللاجئين.[15] ولا يمكن لهذا العمل أن يُنجز دون مساعدة ودعم من المنظمات الدينية المحلية الموثوقة التي تشجّع دافعي الزكاة على التبرّع بأموال زكاتهم إلى ذلك الصندوق.

التضامن كنظام للدعم

توفّر الأدبيات المتعلقة بمفهوم بالتضامن عدة تعريفات له، وجمعيها تركّز على الكيفية التي تنظّم بها المجموعات عملها الجماعي من أجل تحسين ظروف معيّنة. يعرّف هيكتر، مثلاً، التضامن على أنه ميزة وليدة لدى المجموعات تسهّل العمل الجماعي والنظام الاجتماعي (Hechter، 2001). ويعرّفه آخرون على أنه نوع من الترابط أو الصلة التي تشكّل جسراً بين عدة أشخاص مختلفين (Abela 2004؛ de Beer and Koster 2009)، أو بوصفه شعوراً بالتعاطف مع الأشخاص الآخرين والمسؤولية عنهم (Janmaat and Brown 2009). بيد أن استعمال هذه التعريفات دون تقصّي مدى انطباقها على سياق دراسة الحالة قد يكون إشكالياً، وتحديداً عند دراسة التضامن في العالم العربي منذ اندلاع احتجاجات الربيع العربي في 2011. لذلك، يمكن للمرء أن يطرح بعض الأسئلة المنهجية هنا من قبيل: من الذي يُعرّف التضامن؟ وهل هناك تعريف عالمي للمفهوم يناسب جميع السياقات؟ وهل بوسعنا تعريف التضامن بمعزل عن السياقات الثقافية، والتاريخية، والمكانية، والاجتماعية لدراسة الحالة؟

يذكر هيكتر (Hechter 2015) ثلاثة منظورات تخص نشوء التضامن عموماً. فبحسب المنظور المعياري، يتطور التضامن على الأرجح بين الأفراد الذين يتشاركون بقيم أساسية، كما هو الحال في المجموعات الدينية أو العرقية (Parsons 1951). وتُعتبرُ العلاقة الاجتماعية هنا مفتاحاً أساسياً للحصول على التضامن، وهي تنشأ ضمن مجموعات التضامن المتجانسة اجتماعياً. أما بحسب المنظور البنيوي، فإن التضامن ينشأ من فضيلة التشارك بمصالح مشتركة ضمن الطبقات الاجتماعية. وبالتالي، فإن عضوية مجموعة التضامن تتشكل على خلفية التشارك بالمصالح والتعاملات المشتركة التي تزيد من الوعي بالتهديد الذي يمثّله الخصوم الأقوياء (Coser, 1956; Collins and Sanderson, 2009). أما بحسب المنظور القائل بالخيار العقلاني، فإن التضامن نتاج للاتكال على المجموعة وآليات التحكم التي تهدف إلى ضمان الامتثال لقواعدها والتزاماتها.

[15] يمكن الاطلاع على صندوق الزكاة للاجئين من خلال الموقع التالي على الإنترنت: Zakat Funds | زكاتي للاجئين. (Zakat for Refugees (unhcr.org |

لا تقدّم هذه المنظورات تفسيراً كاملاً لماهية التضامن في حالات النزوح، إما بين اللاجئين أنفسهم أو بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة. ويسلّط كل من هوبز وساوتر (Hobbs and Souter 2019) الضوء على الأشكال الأساسية الثلاثة للتضامن مع اللاجئين وطالبي اللجوء من مناطق النزاع. فالتضامن الكوني أو العالمي نوع من التضامن الذي يستند إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية للاجئين. ويركز التضامن القومي أو الوطني على "أمان" الأمة والتضامن مع شعبها، وغالباً ما يستدعي ذلك إقصاء اللاجئين من المشهد خدمة لهذا الغرض. الشكل الثالث للتضامن هو التضامن القائم على الرابطة أو الصلة، وهو حل وسط بين التضامن الكوني والتضامن القومي، يحصل فيه على وضعية لاجئ اللاجئون الذين يتشاركون بصفات ثقافية أو عرقية أو لغوية أو دينية معيّنة مع البلد الذي يسعون إلى طلب اللجوء فيه.

ذكرنا سابقاً أنه في حالات النزوح القسري (حالات اللاجئين والنازحين)، عادة ما تأتي استجابات المجتمع والمنظمات المجتمعية قبل الاستجابة المؤسسية من المنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات، والتي تأتي متأخرة في العادة، وبعد أن يكون العديد من اللاجئين قد حصلوا على المساعدة من المجتمعات المحلية "لوضع استراتيجيات البقاء الخاصة بهم ضمن الاقتصاد المحلي" (Harrell-Bond et.al 1992, 210). ورغم أن كلا النوعين من الاستجابات، أي المجتمعية والمؤسسية، يركّزان في بادئ الأمر على تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للاجئين على المدى القصير، دون معالجة المشاكل بعيدة المدى، إلا أن التعويل على الاستجابة المؤسسية (المركزية والبيروقراطية) يخلق ثقافة الاتكال؛ فيما تخلق الاستجابة المجتمعية ثقافة تضامنية.

تُعتبرُ المجتمعات المُضيفة، والجيران، والأصدقاء (وليس العاملون الدوليون في مجال المعونات) المصادر الأساسية للرعاية، والمساعدة، والتضامن المقدّمين إلى اللاجئين (Calhoun 2010, 55). وعلاوة على ما سبق، تؤدّي العوامل الاجتماعية (وتحديداً الصداقات والعلاقات العائلية) دوراً محورياً في اختيار اللاجئين للوجهات التي يذهبون إليها، إما في المنطقة التي ينحدرون منها أصلاً، أو في إحدى دول الشمال، ما يعكس اتكال اللاجئين على الشبكات الاجتماعية عوضاً عن اتكالهم على الشبكات المؤسسية في المقام الأول. وتمثّل هذه العوامل المصدر الرئيس للتضامن بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة. ويستهدف اللاجئون الأقاربَ أو الأصدقاءَ في الدول المُضيفة ممن قد يقدّمون لهم المساعدة لفترة وجيزة حتى يكونوا قد صاغوا استراتيجيات البقاء الخاصة بهم. ذكر (أ. ز) اللاجئ السوري الذي خضع لمقابلة في إربد في شمال الأردن أحد الأسباب الأساسية لاختيار الأردن كوجهة أولى قائلاً: "جئنا إلى الأردن لزيارة أقاربنا في المقام الأول. فنحن لدينا عائلة هنا، ولسنا لاجئين".[16] (جرت المقابلة معه بتاريخ 27 يونيو/ حزيران 2016. ويؤكد اللاجئون على أهمية الهويات العائلية التي تجمعهم بأشخاص من ذات العائلة (وليس بالضرورة أن يكونوا من أقاربهم) في دول مجاورة مختلفة. في تلك الحالة، تصبح العلاقات العائلية مصدراً أساسياً للثقة الشخصية المتبادلة وعنصراً مولداً للتضامن. وعلاوة على ما سبق، تؤدي هذه العلاقات دوراً في إعادة تكوين رأس المال الاجتماعي السابق للنزوح،[17] وهو مصدر أساسي للتضامن، ما يعطي أهمية لمعنويات المواطنين وانخراطهم في المجتمع المدني (Juul, 2013).

[16] مقابلة مع لاجئ سوري في الأربد بالأردن بتاريخ 26 يونيو/ حزيران 2016. ولم تسجّل المقابلة وذلك بناء على طلب الشخص الذي أجريت معه.

[17] يُعرّف رأس المال الاجتماعي على أنه ما تم مراكمته في مجتمع ما، أفرادًا وجماعات ومؤسسات، من قيم وروابط وشبكات اجتماعية مبنية على الثقة المتبادلة بين أفراده وجماعاته (المركز السوري لبحوث السياسات 2017).

حالة لبنان

عند دراسة حالة لبنان بالتحديد، ونظراً لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى هذا البلد، نلاحظ ثلاثة أنماط للتضامن على الأرض. النمط الأول هو التضامن ما بين اللاجئين أنفسهم،[18] أو ما تشير إليه فيديان – قاسمية (Fiddian-Qasmiyeh) بالعلاقة الإنسانية بين لاجئ ولاجئ (ذكر ذلك في Sharif 2018)؛ ويحصل هذا النوع من التضامن بين مختلف اللاجئين، وغالباً بناء على وضعهم كلاجئين، مثل التضامن بين اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين السوريين، أو بناء على صلتهم المشتركة كونهم سوريين (التضامن بين اللاجئ السوري واللاجئ السوري). وعادة ما يكون هذا النمط من التضامن مدفوعاً بنضال مشترك ضد قوة قمعية، ويسهم في إعطاء صورة إيجابية تتمثل في تغيير صورة اللاجئين من ضحايا منفعلين إلى عناصر فاعلين قادرين على المشاركة في عملية التغيير التي تقودهم إلى التحرر من القوى التي تقمعهم. في الحقيقة، تبني كل من شريف (Sharif 2018) وفيديان – قاسمية على ذلك من خلال دراسة حالات التضامن بين لاجئ ولاجئ. وفي حين تركز شريف على حالة اللاجئين السوريين في لبنان، وتحديداً اللاجئين الفلسطينيين السوريين من مخيّم شاتيلا في دعمهم للاجئين السوريين في أعقاب الحرب، تعرض فيديان – قاسمية عدة حالات، إحداها هي حالة اللاجئ الفلسطيني في لبنان. وبالتحديد، تضيف شريف أن التضامن بين اللاجئ واللاجئ غالباً ما يهدف إلى سد الفجوة في المساعدات الإنسانية التي غالباً ما تفشل في تلبية احتياجات اللاجئين. كما تقدّم تفاصيل تتعلق بهذا النوع من التضامن حيث تذكر أن الفلسطينيين في مخيّم شاتيلا فتحوا مساجدهم لاستضافة اللاجئين السوريين المشرّدين، وتبرّعوا بالملابس، والحرامات، والسلل الغذائية، وغير ذلك من الموارد. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية بين صفوف مجتمعات اللاجئين، إلا أن فيديان – قاسمية تحذّر أنه حتى ضمن إجراءات التضامن بين اللاجئين أنفسهم، ما تزال هناك توترات متصاعدة جرّاء تزايد المنافسة على الأماكن والموارد النادرة. ولضمان استمرار التضامن بين اللاجئين، لا بد من ضبط التوترات بفاعلية؛ وهذا يعني ضمناً أن على الدول المُضيفة ضمان استهداف الدعم المقدّم إلى اللاجئين بطريقة مناسبة، وألا يتسبب بإقصاء مجتمع على حساب الآخر. فرأس المال الاجتماعي الذي يجلبه اللاجئون معهم ويبدؤون بإصلاحه في الدول المُضيفة يؤدي دوراً هاماً في هذا النوع من التضامن بين اللاجئين.

أحد الأشكال الأخرى التي يمكن ملاحظتها للتضامن في لبنان هو التضامن الذي تُبْدِيه المجتمعات المُضيفة مع اللاجئين السوريين. ويفسّر هذا النوع من التضامن مرونة المجتمعات المُضيفة، وهو ما يفسّر جزئياً كيف تمكّن بلدان يتصفان بالهشاشة مثل لبنان والأردن من تحمّل عبء هذه الموجات المتدفقة من اللاجئين. ولهذا الشكل من التضامن مكونات اجتماعية (عائلية، صداقة، قرابة)، وقانونية، وإنسانية، وسياسية، واقتصادية. تذكر ورقة بحثية نشرتها منظمة "سيفير وورلد" والمركز اللبناني للدراسات السياسية (2018) حول اللاجئين في لبنان أن التضامن بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين تجلى في الترحيب باللاجئين في منازل المضيفين عند بداية الأزمة. كما تجادل الورقة بالقول إن بالإمكان إعادة بناء جسور التضامن والتفاهم من خلال الجمع بين اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المُضيفة في المناطق التي ليس فيها إلا تفاعل محدود (2018، 3). هذا ما تؤكد عليه شرّي وآخرون (Cherri et.al 2006) حيث يجادلون قائلين إن المجتمعات اللبنانية وفّرت المأوى وغير ذلك من أشكال الدعم للسوريين عندما بدأت الأزمة؛ ومع ذلك، ومع طول أمد النزاع حلت مكانَ هذه الأنواع من التضامن في نهاية المطاف توتراتٌ متصاعدةٌ بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين جرّاء التصورات الخاطئة التي تقول إن اللاجئين كانوا يشكلون عبئاً هائلاً على الاقتصاد اللبناني. وفي تركيا، وعلى المنوال ذاته، يذكر بيتس وآخرون (Betts et.al 2018) أشكال التضامن التي أظهرتها المجتمعات المحلية للاجئين في إزمير؛ فقد وفّر السكان المحليون المأوى، والطعام، وغير ذلك من الاحتياجات إلى اللاجئين السوريين. ومع ذلك، فقد ذكر المؤلفون أن التضامن الذي أظهره الناس مع اللاجئين في العديد من الحالات كان مستنداً إلى الهوية، حيث كانت البلديات التركية تتبنى في غالب الأحيان

[18] إلى حد ما، هذا النوع من التضامن يشبه التضامن الآلي الذي تحدّث عنه دوركايم والذي ينشأ في المجموعات التي تتضمن أشخاصاً تربطهم صلات نابعة من خليفات، وقيم، ومعتقدات متشابهة. ويتشارك اللاجئون في الدول المُضيفة ببعض القيم والخلفيات المتشابهة، وتحديداً بوصفهم ضحايا للنزوح من بلدانهم الأم.

مقاربة تقوم على تضـــامن انتقائي قدّمت بموجبه الخدمات إلى اللاجئين الذين تتشـــارك معهم بخصـــائص مشتركة. وهذا مشابه لما يسمّيه هوبز وساوتر (Hobbs and Souter 2019) التضامن المبني على القربى.

أخيراً، بالإمكان ملاحظة نوع ثالث من التضامن، ألا وهو التضامن بين اللاجئ والمجتمعات المُضيفة. وبالتحديد، يشير هذا النوع إلى الحالات التي يبدي فيها اللاجئون تضامناً مع المجتمعات المُضيفة. ويمكن أن يكون ذلك من خلال: (1) التضـامن النشـط، مثل الأنشـطة التضـامنية التي نفّذها اللاجئون الفلسـطينيون والسـوريون للوقوف إلى جانب جزء من الشـــعب اللبناني والأحياء اللبنانية في أعقاب انفجار مرفأ بيروت؛ أو (2) تقديم المســـاعدة للجيران اللبنانيين/ الأردنيين؛ أو (3) شـــكل من التضـــامن غير المباشـــر مثل إبداء التعاطف مع المجتمعات المُضيفة (رغم أن من المهم القول إن هذا الشكل من أشكال التضامن غير شائع/، وقد يكون من الصعب اختباره).

يجادل حنفي قائلاً إن "حُسْـن الجوار" عنصـر هام يبحث عنه اللاجئون السـوريون في لبنان؛ لذلك فإن بعضـهم ينتقل من شـقق اسـمنتية في مناطق مثل تعنايل وعرسـال، إلى خيم في مخيّمات في البقاع، حيث يجدون الجيرة الطيبة والقرب الاجتماعي. فالشـــعور بالوحدة، وغياب المخالطة، وغياب "الموالفة" من بين المحددات الرئيسـة التي تقود اللاجئين إلى الاسـتقرار في هذا المكان أو ذاك. (Hanafi 2022, 14). لذلك، يسـتقر العديد من اللاجئين في الدول العربية في الأماكن التي لهم فيها جيران طيبون، ســـواء كانوا من أقاربهم أم لا، وهذا شـيء مهم لتطور حالة التضامن بين صفوف اللاجئين وغير اللاجئين. ويُعتبرُ هذا البحث عن حُسْن الجوار جزءاً من الثقافة العربية، ولاســـيما في المناطق الريفية التي يقول أهلها "الجار قبل الدار". غير أن حُسْـــن الجوار يتلاشى في المدن حيث لا يمتلك الناس لا الوقت ولا المصلحة في التعرف على جيرانهم.

الخلاصة

أظهر العمل الميداني الاسـتكشـافي الذي أجراه فريق مشـروع "معرفة الحرب" في سـتة مواقع[19] مختلفة في لبنان أنه بعد مرور 10 سنوات على أزمة اللاجئين السوريين في لبنان، ثمة تضامن اجتماعي موجود ضمن المجتمعات (اللبنانية، والفلسـطينية، والسـورية) المختلفة وفيما بينها. وقد اسـتخدم بعض الأشـخاص الذين أجريت معهم مقابلات اسـتعارة "العائلة" للتعبير عن المسـاعدة التي تقدّمها المجتمعات المحلية في عدد من هذه المواقع لبعضـها البعض، تماماً كما يحصـل بين أفراد العائلة الواحدة. غير أن بعض الناس عبّروا عن وجهة نظرهم القائلة إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة في لبنان، وانفجار ميناء بيروت، وجائحة كوفيد – 19 أثّرت سـلباً على التضـامن بين مختلف المجتمعات المحلية، الأمر الذي أضـر بالتفاعل الاجتماعي فيما بينها. واعتبر بعض الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات التمويلَ الدوليَ والشروطَ المنحازة للمانحين على أنها من العوامل التي تقلل من التضـــامن. وفي غضـــون ذلك، اعتبروا العمل الجماعي، والوعي، والأنشطة والمبادرات الشبابية المشتركة عواملَ تعزز التضامن.

أؤمن أن هذا التضـامن يجب أن يتّخذ شـكلاً مؤسـسـياً بطريقة لا تؤدي إلى إعادة إنتاج حالة عدم التناظر في القوة بين مختلف الفاعلين في نظام العمل الإنساني. وبوسع الفاعلين المحليين في الدول المُضيفة تولّي دور القيادة في عملية المأســـسـة هذه، حيث كانوا يعملون بشـراكة مع الفاعلين الدوليين والإقليميين منذ بداية مهام العمل الإنســاني في الدول المُضـيفة، والانخراط في عمليات صـنع القرار، والتخطيط، والتنفيذ، والتقييم. وقد تكون عملية تعزيز الطابع المحلي، التي تســـتند إلى شـــراكة حقيقية مع الفاعلين المحليين، الخطوة الأولى باتجاه إحداث تغيير بنيوي في نظام المســـاعدة الإنســـانية، بما يبشّـــر بحقبة جديدة لهذا النظام.

[19] مخيّم الإنماء/ عكّار، ومخيّم البدّاوي، وجبل البدّاوي، وبر الياس، والحوش، وبرج البراجنة.

كلمة شكر

أود أن أعبّر عن شكر خاص لمركز دراسات التنمية، وتحديداً الدكتورة ليندا طبر وحنين زقوت على مساعدتهن. كما أرغب في شكر وكالة التنمية النمساوية ومشروع معرفة الحرب (إنتاج المعرفة في أوقات التشرد والحرب – تطوير أرضية مشتركة للبحث في سوريا وعنها).

ملاحظات حول المؤلف

رائد اشنيور هو باحث في مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت. يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والاجتماعية من جامعة بروكسل الحرة، ويدرّس مساقات الماجستير المتعلقة باللاجئين والهجرة الدولية في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. وهو نشاط مجتمعي أيضاً.

المراجع

Abela, A. M. (2004). Solidarity and Religion in the European Union: A Comparative Sociological Perspective. In Xuereb, P. (Ed.). *The Value(s) of a Constitution for Europe*. Malta: European Documentation and Research Centre, 71–101.

Barnett, M. (2008). Humanitarian as a Scholarly Vocation. In Barnett, M. and Weiss, T.G. (Eds.). *Humanitarianism in Question: Politics, Power, Ethics.* Ithaca, New York: Cornell University Press, 235-263.

Betts, A., Ali, A., & Memişoğlu, F. (2018). *Local Politics and the Syrian Refugee Crisis: Exploring Responses in Turkey, Lebanon, and Jordan.* Oxford: University of Oxford, Refugee Studies Centre.

Bruschini-Chaumet, C., Shama, H., Othman, N., & Van Hilten, M. (2019). *The Localization of Aid in Jordan and Lebanon: Barriers and Opportunities for Women-Led Organizations.* ActionAid and London School of Economics International Development.

Calhoun, C. (2010). The Idea of Emergency: Humanitarian Action and Global (Dis)Order. In Fassin, D. and Pandolf, M. (Eds.). *Contemporary States of Emergency: The Politics of Military and Humanitarian Interventions*. New York: Zone Books, 29-58.

Calhoun, C. (2008). The Imperative to Reduce Suffering: Charity, Progress, and Emergencies in the Field of Humanitarian Action. In Barnett, M. and Weiss, T. G. (Eds.). *Humanitarianism In Question: Politics, Power, Ethics.* Ithaca, New York: Cornell University Press, 73-97.

Chatty, D. (2017). The Syrian Humanitarian Disaster: Understanding Perceptions and Aspirations in Jordan, Lebanon and Turkey. *Global Policy*, 8, 25-32.

Collins, R. and Sanderson, S.K. (2009). *Conflict Sociology: A Sociological Classic Updated.* Boulder, Colorado: Paradigm Publishers.

Coser, L. (1956). *The Functions of Social Conflict.* New York: Free Press.

Dixon, S. J., Moreno, E. R., Sadozi, A., & Asaad A. H. (2016). Localization of Humanitarian Response in the Syrian Crisis. *Confluences Mediterranee*, 99 (4), 109-121.

Dunmore, C. (2015, March 23). Iris Scan System Provides Cash Lifeline to Syrian Refugees in Jordan. Retrieved February 5, 2018, from https://www.unhcr.org/news/latest/2015/3/550fe6ab9/iris-scan-system-provides-cash-lifeline-syrian-refugees-jordan.html

Feldman, I. (2009). Gaza's Humanitarian Problem. *Journal of Palestine Studies,* 38 (3), 22-37.

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2016). Refugees hosting refugees. *Forced Migration Review*, 53.
Hammerstad, A. (2014). *The Rise and Decline of a Global Security Actor: UNHCR, Refugee Protection and Security*. Oxford: Oxford University Press.
Hammerstad, A (2011). UNHCR and the securitization of Forced Migration. In Betts, A. and Loescher, G. (Eds.). *Refugees in International Relations.* Oxford: Oxford University Press, 237-260.
Hanafi, S. (2022) (forthcoming). The Syrian Refugees in Lebanon: Looking for a convivial habitat. Unpublished article.
Harrell-Bond, B. and Verdirame G. (2005). *Rights in Exile: Janus-Faced Humanitarianism*. New York and Oxford: Berghahn Books.
Harrell-Bond, B. (2002). Can Humanitarian Work with Refugees Be Humane? *Human Rights Quarterly*, 24 (1), 51-85.
Harrell-Bond, B., Voutira, E. & Leopold, M. (1992). Counting the Refugees: Gifts, Givers, Patrons and Clients. *Journal of Refugee Studies*, 5 (3/4), 205-225.
Hechter, M. (2001). Sociology of Solidarity. In Smelser, J.N. and Baltes, P. (Eds.). *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences*. Amsterdam: Elsevier.
Hobbs, J. and Souter, J. (2019). Asylum, Affinity, and Cosmopolitan Solidarity with Refugees. *Journal of Social Philosophy*, 51 (4), 543-563.
Hoffmann, S. (2017). Humanitarian Security in Jordan's Azraq Camp. *Security Dialogue*, 48 (2), 97-112.
Human Rights Watch. (2001, October 18). *No Safe Refuge. The Impact of the September 11 Attacks on Refugees, Asylum Seekers and Migrants in the Afghanistan Region and Worldwide.* Retrieved January 15, 2021, from https://www.hrw.org/legacy/backgrounder/refugees/refugee-bck1017.pdf
Huysmans, J. (2006). *The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU*. London and New York: Routledge.
Hyndman, J. (2000). *Managing Displacement: Refugees and the Politics of Humanitarianism.* Minneapolis: University of Minnesota Press.
Jacobsen, K. L. (2017). On Humanitarian Refugee Biometric and New Forms of Intervention. *Journal of Intervention and Statebuilding*, 11 (4), 529-551.
Jacobsen, K. L. (2015). *The Politics of Humanitarian Technology: Good Intentions, Unintended Consequences and Insecurity.* London: Routledge.
Janmaat, G. J. and Braun, R. (2009). Diversity and Postmaterialism as Rival Perspectives in Accounting for Social Solidarity: Evidence from International Surveys. *International Journal of Comparative Sociology*, 50 (1), 39-68.
Juul, S. (2013). *Solidarity in Individualized Societies: Recognition, Justice, and Good Judgement.* London: Routledge.
Mamdani, M. (2008). *The New Humanitarian Order.* In The Nation. Retrieved December 23, 2019, from https://www.thenation.com/article/new-humanitarian-order/.
Mandal, R. (2003). *Political Rights of Refugees.* Department of International Protection, United Nations High Comminssioner for Refugees. Retrived February 10, 2020, from https://www.refworld.org/pdfid/3fe820794.pdf.
Menke, C. (2014). Dignity as the right to have rights: Human dignity in Hannah Arendt. In Duwell, M. et al. (Eds). *The Cambridge Handbook of Human Dignity: Interdisciplinary Perspectives.* Cambridge: Cambridge University Press, 332-342.
Parsons, T. (1951). *The Social System.* New York: Free Press.

Saferworld and LCPS (2018). *Building peace into refugee response: Syrian refugees in Lebanon.* Retrieved March 13, 2021 from https://www.saferworld.org.uk/resources/publications/1172-building-peace-into-refugeeresponses-syrian-refugees-in-lebanon

SCPR (Syrian Center for Policy Research) (2017). *The Conflict Impact on Social capital: Social Degradation in Syria*. Retrived March 13, 2021 from https://www.scpr-syria.org/social-degradation-in-syria/

Sharif, H. (2018). Refugee-led humanitarianism in Lebanon's Shatila camp. *Forced Migration Review*, 57.

Slim, H. (2002). Not philanthropy but rights: The proper politicization of humanitarian philosophy. *The International Journal of Human Rights*, 6 (2), 1-22.

Soguk, N. (1999). *States and Strangers: Refugees and Displacement of Statecraft.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Staton, B. (2016, May 18). *Eye Spy: Biometric Aid System Trials in Jordan.* Retrieved February 6, 2018, from https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2016/05/18/eye-spy-biometric-aid-system-trials-jordan

Tabar, L. (2016a). Disrupting Development, Reclaiming Solidarity: the Anti-Politics of Humanitarianism. *Journal of Palestine Studies*, 45 (4), 16-31.

Tabar, L. (2016b). From Third World Internationalism to 'the Internationals': The Transformation of Solidarity with Palestine. *Third World Quarterly*, 38 (2), 414-435.

Turner, L. (2015). Explaining the (Non-) Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan. *Mediterranean Politics*, 20 (3), 386-404

UNHCR (2021, June 28). *Background Note: Session on Localization of Humanitarian Action and Engagement with Communities in the COVID-19 Context*. Retrieved September 7, 2021 from https://www.unhcr.org/afr/events/conferences/60d07c8b4/session